مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.772

31 July 1997
ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة ٧٧٢

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
يوم الخميس، ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧، في الساعة ١١/٣٠

الرئيسة: السيدة كراسنوهورسكا (سلوفاكيا)

الرئيسة (الكلمة بالفرنسية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٧٧٢ لمؤتمر نزع السلاح.

اسمحوا لي أولاً، باسم المؤتمر وباسمي شخصياً، بأن أرحب بالمدير المساعد لوكالة الولايات المتحدة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح، السفير رالف أورل الذي سيكون متحدثنا الأول. وإن وجوده بيننا اليوم من جديد، في الوقت الذي يبحث فيه المؤتمر بهمّة عن الأسس التي تمكنه من بدء أعماله الموضوعية، يشهد على اهتمام حكومته المستمر بمؤتمرنا. وأنا واثقة من أن الجميع سيتابع بيانه ببالغ الاهتمام.

أدعو السفير أورل إلى التحدث.

السيد أورل (الولايات المتحدة الأمريكية): يمكنني أن أؤكد لكم أن تأخري لا يعني أي عدم اهتمام بأنشطة هذا المؤتمر. وقد أُبلغنا بأن موعد الجلسة كان الساعة ١١/٣٠، وأنني أعتذر على أي حال.

وكما أشرتم إليه، لقد فات بعض الوقت منذ أن أتيت إلى هنا في المرة الماضية، أي أنه مرّ أكثر من سنتين بقليل منذ أن كان لي شرف التحدث إلى مؤتمر نزع السلاح، رغم أنني حضرت إلى هنا في عدة مناسبات منذ ذلك الوقت. ولكن يسرني أن أعود وأن أوجه كلمة إلى هيئة زاد عدد أعضائها كثيراً.

واسمحوا لي في البداية بأن أعرب عن شكر وفد الولايات المتحدة على جهودكم المتسمة بالبراعة والتصميم من أجل دفع عجلة الأعمال الهامة لهذه الهيئة إلى الأمام. ويعود الفضل في القرار الذي اتخذه في نهاية شهر حزيران/يونيه المؤتمر بشأن تعيين أربعة منسقين خاصين، وبخاصة المنسق الخاص المعني بالألغام البرية المضادة للأفراد، ليس بقدر قليل إلى رئاستكم، وسوف نؤيد تماماً جهودكم الدائبة في الأسابيع المقبلة، وأيضاً جهود المنسقين الخاصين الأربعة.

وفي هذا الصباح، أود أن أبدأ كلمتي بالتذكير بالبيان الذي ألقاه الرئيس كلينتون أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٤ أيلول/سبتمبر الماضي، وهو اليوم الذي أصبح فيه أول زعيم يوقع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الذي تم التفاوض على نصها في ذات هذه القاعة. وقد أكد على أهمية هذه المعاهدة وفي الوقت نفسه وضع الخطوط العريضة لجدول أعمال من أجل مزيد من التقدم في تقليل تهديدات أسلحة التدمير الشامل والأسلحة الأخرى التي تقتل وتشوه عشوائياً. وفي ذلك اليوم، في شهر أيلول/سبتمبر في نيويورك، حدّد ستة أهداف تؤثر فينا جميعاً: إنفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية؛ إنفاذ محادثات استارت ٢ والتفاوض على مزيد من تخفيضات الترسانات النووية للولايات المتحدة وروسيا؛ تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ تعزيز الامتثال لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية؛ التفاوض على فرض حظر عالمي على الألغام البرية المضادة للأفراد؛ التفاوض في هذا المؤتمر على معاهدة لوقف الموارد الانشطارية. وأود أن أستعرض هذه الأهداف معكم ومع زملائكم وأن نقيّم باختصار مدى تقدمنا نحو تحقيقها. وعموماً، منذ أن تحدث الرئيس في الجمعية العامة، أحرزنا تقدماً هاماً فيما يتعلق بالأهداف الأربعة التي لا تؤثر في مؤتمر نزع السلاح وهي الأهداف الأربعة الأولى.

أولاً، كما نعرف جميعاً، بدأ نفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية في ٢٩ نيسان/أبريل وعقد أول مؤتمر للدول الأطراف في لاهاي في أيار/مايو، وبدأت فعلاً عمليات التفتيش الموقعي الأولى، بما فيها عمليات

التفتيش في الولايات المتحدة. وبدأت الأطراف التنفيذ الشامل. وأدلت الدول الأطراف ببيانات سوف تضيف إلى علمنا بالقدرات الكيميائية العالمية. وباختصار، إن هذه الاتفاقية، التي رفضها البعض باعتبارها معاهدة لتحديد الأسلحة "تعطي شعوراً مريحاً"، تثبت قيمتها فعلاً حالياً وأشعر بارتياح غير قليل لأن الولايات المتحدة طرف أصلي في هذه الاتفاقية، التي تم التفاوض عليها بهذا القدر من الجهد في هذا المؤتمر. وفي الأسبوع الماضي، مما يُفخر به أن ١٦٥ دولة و١٠٠ دولة طرف تقريباً وقعت على الاتفاقية. ونحن نحث الدول التي لم تصدق عليها بعد أن تفعل ذلك على الفور، ونحث الدول التي لم توقع عليها ولم تصدق عليها أن تفعل ذلك على الفور.

ثانياً، اتخذ كل من الولايات المتحدة والاتحاد الروسي خطوات أخرى لتخفيض عدد الأسلحة النووية. ونحن نواصل تنفيذ المعاهدات التي تذهب إلى أبعد بكثير من أي شيء يُتصور أنه عملي في أوائل السبعينيات أو حتى في منتصف الثمانينيات. ونحن ملتزمون بأن نحقق، حسب الكلمات الواردة في المقرر الخاص بمعاهدة عدم الانتشار لشهر أيار/مايو ١٩٩٥ "المبادئ والأهداف"، الهدف المتمثل في "الجهود المنهجية والتدريجية الرامية إلى تخفيض الأسلحة النووية على مستوى العالم".

وفي شهر آذار/مارس الماضي، في قمة هلسنكي، اتفق الرئيسان كلينتون ويلتسن على أن الولايات المتحدة وروسيا ستبدآن، بعد أن يبدأ نفاذ معاهدة استارت ٢، المفاوضات بشأن اتفاق على استارت ٣. وسوف يخفض هذا الاتفاق، بمجرد تنفيذه، عدد الرؤوس الحربية الاستراتيجية الموزوعة والتابعة للولايات المتحدة وروسيا إلى مستوى ما بين ٠٠٠ ٢ و٥٠٠ ٢ رأس حربي. وسوف يشكل ذلك تقريباً تخفيضاً قدره ٨٠ في المائة من مستويات الحرب الباردة ويجاوز كثيراً استارت ٢ التي تقتضي فعلا تخفيضات تصل إلى أكثر من الثلثين.

وفي تطور جديد هام، اتفق أيضاً الرئيس كلينتون والرئيس يلتسن في هلسنكي على أن تكون مفاوضات استارت ٣ أولى المفاوضات الاستراتيجية لتحديد الأسلحة التي تتناول "التدابير المتصلة بشفافية مخزونات الرؤوس الحربية النووية الاستراتيجية وتدمير هذه الرؤوس الحربية. وفي الاتفاقات السابقة لتحديد الأسلحة الاستراتيجية، كان الطرفان قد اتفقا على الحدّ من أجهزة الإطلاق والناقلات. وسوف تعزز هذه التدابير الجديدة عدم إمكان الرجوع عن التخفيضات الشديدة. ولبلوغ هذا الهدف يجب بالطبع أولاً على روسيا أن تصدق على استارت ٢ ولكننا نعتقد أنه ينبغي أن تسهّل تفاهمات هلسنكي ذلك التصديق.

ثالثاً، إن عملية تعزيز معاهدة عدم الانتشار هي حجر أساس نظام عدم الانتشار النووي وجزء لا يتجزأ من نظام الأمن الدولي في سبيله إلى الإنجاز إلى حد كبير. وفي شهر نيسان/أبريل، تم بنجاح بدء "العملية المعززة لاستعراض المعاهدة" في أول الاجتماعات الثلاثة للجنة التحضيرية لمؤتمر عام ٢٠٠٠ الاستعراضي وهي العملية التي طالب بها مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار. وأرسى هذا الاجتماع أساساً بنّاء لوضع توصيات بشأن المبادئ والأهداف وطرق تحقيق التنفيذ الكامل لمعاهدة عدم الانتشار، بما في ذلك الانضمام إليها على مستوى العالم.

ونرحب بانضمام أنغولا وجيبوتي وعُمان إلى معاهدة عدم الانتشار وإعلان البرازيل الصادر في ٢٠ حزيران/يونيه أنها تنوي الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار. وعندما تصبح البرازيل فعلاً طرفاً في هذه المعاهدة، لن تتبقى إلا أربع دول خارج نظام المعاهدة.

إن الضمانات الدولية الفعالة شرط ضروري لعدم انتشار فعال. وفي شهر أيار/مايو الماضي، تم التوصل إلى اتفاق بشأن بروتوكول نموذجي سوف يحسن كفاءة الضمانات ويعزز فعاليتها، ويرفع قدرة الوكالات الدولية للطاقة الذرية على الكشف عن الأنشطة النووية غير المعلن عنها. وتشير هذه الجهود إلى ختام ناجح لما يسمى برنامج "٩٣+٢" للوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي بدأ بعد اكتشافات برنامج الأسلحة النووية السري للعراق. وسوف يخفض هذا التعزيز لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدرجة هامة الخطر المتمثل في أن تحرز أي دولة سراً ترسانة نووية.

رابعاً، يسرني أن أشير أن الفريق المخصص لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية يجتمع حالياً في جنيف وسوف يختتم دورته الحالية غداً. وقد طالب الرئيس كلينتون، في كلمته التي ألقاها في أيلول/سبتمبر الماضي في الأمم المتحدة بأن يعقد على نحو عاجل بروتوكول ملزم قانوناً لتعزيز الامتثال للاتفاقية. وانطلاقاً من ذلك، سوف نستمر في العمل بهمّة لتحقيق ذلك الهدف في أقرب وقت ممكن. وإن تعزيز الثقة في الامتثال لاتفاقية الأسلحة البيولوجية مهمة حاسمة، وبخاصة في ضوء المحاولات المزعجة المبذولة لاستحداث ووزع الأسلحة البيولوجية والتكسينية.

إن التقدم في الوفاء بهذه الأهداف أمر ملموس ومستمر. ولكن الحالة النسبية للأمور فيما يتعلق بفرض حظر على الألغام البرية المضادة للأفراد وبمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وهما البندان اللذان لمؤتمر نزع السلاح دور قيادي فيهما، تبدو بالأحرى قاتمة للأسف، رغم ما لهما من درجة أولوية عالية.

وفيما يتعلق بمسألة فرض حظر عالمي على الألغام البرية المضادة للأفراد، نهنئ سفير استراليا كامبل على تعيينه المنسق الخاص لهذه المسألة. ونحن نثق كثيراً في قدراته ونأمل أن تؤدي جهوده إلى سرعة بدء المفاوضات في هذا المؤتمر في سبيل حظر الألغام البرية المضادة للأفراد.

ونثني أيضاً على حكومة كندا لمبادرتها المتعلقة بالألغام البرية المضادة للأفراد. وقد أضفت عملية أوتاوا قوة وزخماً إلى العمل الشامل المتعلق بالألغام البرية والذي يجب القيام به في مؤتمر نزع السلاح. ونأمل أن تحقق عملية أوتاوا نجاحات لا يستطيع مؤتمر نزع السلاح أن ينجزها على الفور. وتقدم كل من عملية أوتاوا ومفاوضات مؤتمر نزع السلاح إسهاماً مفيداً ويزيد كل منهما من تأثير الآخر. وباختصار أنهما "متتامتان". ولا يوجد سبب يجعل إحداهما تتعارض مع الأخرى.

ويمكن لمؤتمر نزع السلاح أن يحقق أهدافاً لا يُتوقع أن تحققها عملية أوتاوا. والدول التي يُتوقع أن توقّع على معاهدة أوتاوا هي الدول التي هي الآن مستعدة للتعهد بالقضاء على جميع ما لديها من ألغام برية مضادة للأفراد في تاريخ محدد. ومن ناحية أخرى، يشمل مؤتمر نزع السلاح دولاً كثيرة ليست على استعداد لأن تتخذ تلك الخطوة اليوم، وهي دول لا تجعلنا لأدنى سبب نعتقد أنها ستوقع على معاهدة أوتاوا فيما بعد. ويمكن أن نؤكد قيمة التفاوض بشأن حظر على الألغام البرية المضادة للأفراد في مؤتمر نزع السلاح بمجرد النظر حولنا في هذه القاعة. ففي ٢٧ حزيران/يونيه، لم ينضم أكثر من نصف أعضاء مؤتمر نزع السلاح، بمن فيهم الولايات المتحدة، إلى إعلان بروكسل الخاص بعملية أوتاوا. وكما أشار إليه ممثل أوكرانيا في كلمته التي ألقاها في الثلاثاء الماضي، إن هذه البلدان تؤلف نصف أو أكثر من نصف سكان العالم والناتج الاقتصادي ونصف أو أكثر من نصف نشاط العالم التاريخي فيما يتعلق بالألغام البرية المضادة للأفراد، ولدى كثير منها اهتمامات أمنية بشأن القضاء على ما لديها من ألغام برية في المستقبل القريب.

ونعتقد أن المفاوضات الجارية في مؤتمر نزع السلاح يمكن أن تؤخذ فيها في الاعتبار هذه الاهتمامات بما فيها اهتماماتكم. وهكذا في حين أن مهمة نزع السلاح ستستغرق وقتاً أطول لإنجازها مما ستستغرقه عملية أوتاوا، سوف توسع المعاهدة الناشئة عن ذلك، خلافاً لعملية أوتاوا، نطاق حظر على الألغام البرية المضادة للأفراد إلى المنتجين والمكدّسين والمصدرين الرئيسيين للألغام البرية المضادة للأفراد.

إن أهمية مثل هذا الحظر العالمي النطاق تظهر بالنظر إلى الحوادث الكثيرة التي تسببها الألغام البرية المضادة للأفراد حول العالم بسبب مجموعات وأفراد لم يظهروا احتراماً للاتفاقات الدولية أو الاهتمامات الإنسانية، والطريقة الوحيدة لوقف الاستخدام غير المسؤول للألغام البرية المضادة للأفراد هو القضاء على مصدر تلك الألغام. ويجب لبلوغ ذلك الهدف أن يشمل عقد اتفاق المصدرين المحتملين. ومن المرجح أكثر بكثير أن العديد من هؤلاء المصدرين سوف يؤيدون اتفاقاً تفاوضوا عليه، من بين جملة اتفاقات في هذا المؤتمر ومن شأنه، من بين جملة أمور، أن يحظر تصدير الألغام البرية المضادة للأفراد.

ويقودنا ذلك إلى مسألة ولاية تفاوضية متعلقة بالألغام البرية المضادة للأفراد في المؤتمر هنا. ففي الكلمة التي ألقاها أمام هذه الهيئة في ١٥ أيار/مايو، أكّد جون هولم، مدير وكالة الولايات المتحدة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح، تأييد الولايات المتحدة القوي للولاية المقترحة من الوفدين الياباني والهنغاري. وعندما نبدأ العمل، نتوقع تماماً أن يقدم كثير من أعضاء هذه الهيئة اقتراحات ستساعد على تشكيل ذلك الاتفاق. ولن تضير ولاية واسعة النطاق موقف أحد في المفاوضات وتمكن من بدء تلك المفاوضات حالاً. ومع ذلك، إذا كان من المفيد زيادة تفصيل هذا النص أو تعديله للاهتمام بما للوفود الأخرى من اهتمامات محددة، مثل الحاجة إلى نهج الخطوة بخطوة، نعتقد أنه ينبغي للمنسق الخاص أن ينظر في إدخال مثل هذه التفاصيل أو التعديلات. وينبغي لنا عندئذ أن نستطيع، على أساس عاجل، البت في ولاية يمكن قبولها كإطار للمفاوضات.

والآن دعوني أنتقل إلى مسألة معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. سوف يكون قيام مؤتمر نزع السلاح بالتفاوض والنجاح في عقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية تدبيراً هاماً في العملية الشاملة لنزع السلاح النووي. وسوف تخوّل ولاية للتحقق من إنتاج جميع المواد الانشطارية، وعلى وجه التحديد إعادة المعالجة ولإثراء، والمواد الانشطارية المنتجة حديثاً في جميع البلدان التي بها الآن إنتاج غير محاط بضمانات أو مرافق للإنتاج. وسوف تنطبق المعاهدة، دون تمييز، على جميع الأطراف، بما فيها الدول الحائزة أسلحة نووية. وسوف تدوّن الإعلانات المتعلقة بالسياسات التي تدلي بها الدول الحائزة أسلحة نووية بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية محولة إياها إلى التزام دولي قانوني وقابل للتحقق منه فتجعل الرجوع عن تلك السياسات أصعب بكثير.

وإنني أحث كل منكم على النظر في الأثر التعزيزي التي سوف يكون لمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية على الجهود المتوازية الرامية إلى تفكيك الرؤوس الحربية النووية، وإخضاع المواد الانشطارية التي يقرر أنها زائدة عن الاحتياجات الأمنية الوطنية لضمانات، وتحقيق تخفيضات أعمق للأسلحة النووية تؤدي إلى إزالتها في النهاية. ويمكن الإضرار بهذه الجهود إذا لم يُحظر إنتاج المواد الانشطارية غير المحاط بضمانات.

وبدون معاهدة لوقف الإنتاج، سوف تقل بدرجة هامة امكانيات بلوغ الهدف النهائي لنزع السلاح النووي. وبالتطلع إلى مفاوضات ما بعد استارت ٣، سوف يكون تخفيض الأسلحة النووية أصعب بكثير دون حظر على الإنتاج الجديد للمواد الانشطارية لصنع الأسلحة يُدخل في معاهدة تعطي ثقة بأن المجتمع الدولي سيكشف عن الإنتاج السري. وكما قال الرئيسي كلينتون في رسالته التي وجهها في كانون الثاني/يناير إلى هذا المؤتمر "إن الإغلاق الفعلي لحنفية إنتاج مزيد من الأسلحة النووية خطوة ضرورية نحو الهدف النهائي لنزع السلاح النووي وسوف تسهم كثيراً في تحقيقه".

إن قوة مؤتمر نزع السلاح تتمثل في التفاوض على اتفاقات مفصلة. وإن لمؤتمر نزع السلاح الآن نافذة مفتوحة لفرصة التفاوض على وقف لإنتاج المواد الانشطارية ولفرض حظر على الألغام البرية المضادة للأفراد. وينبغي لنا أن نعمل الآن أثناء انفتاح تلك النافذة.

ورغم الفوائد الواضحة لمفاوضات مؤتمر نزع السلاح الرامية إلى حظر الألغام البرية المضادة للأفراد وإنتاج المواد الانشطارية لصنع المتفجرات النووية، اقترحت بعض الدول شروطاً أعاقت العمل الحقيقي. ويقترح في الشرط الأول أن يكون "ثمن" المفاوضات، إذا شئتم، إنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي. وهناك شرط ثان ذو صلة هو أنه ينبغي لهذه اللجنة أن تتفاوض على القضاء على الأسلحة النووية في موعد محدد أو بطريقة "محدودة زمنياً".

وقد أوضح وفد الولايات المتحدة على نحو متكرر المدى الذي ستكون فيه هذه الشروط عكسية الأثر. وأن قبول هذا النوع من الربط سيضرّ ولن يساعد توقعات المفاوضات المثمرة.

إن الطريقة الواقعية الوحيدة لمواصلة التخفيضات النووية هي من خلال عملية استارت الثنائية وفي النهاية من خلال عملية تشمل الدول الأخرى الحائزة أسلحة نووية. وأعتقد أن معظم الأعضاء يدركون ذلك. وأعتقد أيضاً أن معظم الأعضاء يدركون أن ما يسمى نهج "نزع السلاح النووي المحدود زمنياً" ليس واقعياً رغم أي نداء سطحي. ويمكنني أن أؤكد لكم أنه لو كان الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة قررا في أواخر الستينيات التفاوض على إطار محدود زمنياً لنزع السلاح النووي بدلاً من سولت ١ وسولت ٢ لكنّا ما زلنا هناك نتحدث عن شروط ومخططات افتراضية.

ودعوني أختتم كلمتي بأن أذكّر بالملاحظة التي أبداها هنا في ١٥ أيار/مايو السيد هولم مدير وكالة الولايات المتحدة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح ومفادها أن فعالية هذه الهيئة مستقبلاً تتوقف بدرجة كبيرة على ما إذا كانت تستطيع أن تثبت أنها أهل لمواجهة التحدّيين المتمثلين في حظر إنتاج المواد الانشطارية والقضاء على الألغام البرية المضادة للأفراد. ومن الأهداف الستة التي بيّنها الرئيس كلينتون منذ أكثر من عشرة شهور، كان التقدم بطيئاً إلى حدّ بالغ فيما يتعلق بهذين الهدفين فقط. لقد أنفقنا وقتاً طويلاً جداً مع إحراز نتيجة ضيئلة جداً، ويبدو أن مستقبل هذه الهيئة ليس مشرقاً بكثير عما كان في أيار/مايو، ولكن فلنغيّر هذا التقييم في أيلول/سبتمبر.

الرئيسة: أشكر السفير أورل على بيانه. لم يعد لديّ متحدثون مدرجون على قائمتي لهذا اليوم. هل ترغب وفود أخرى في التحدث عند هذه المرحلة؟ ليس الأمر كذلك.

طلب مني سفير مصر السيد زهران أن أفيدكم بأنه سيجري مشاورات غير رسمية مفتوحة للجميع عن فعالية وتحسين سير عمل مؤتمر نزع السلاح، يوم الثلاثاء ١٢ آب/أغسطس في الساعة ١٥/٠٠ في هذه القاعة. وتشير مشاوراتي إلى أن الوفود تشعر بالتقدير للعمل الذي يقوم به السفير منير زهران. وأعربت بعض الوفود عن رغبتها في أن يجري المنسقون الخاصون الثلاثة الآخرين مشاورات غير رسمية مفتوحة للجميع. فأود إذن أن أشجعهم على النظر في إمكانية إجراء مثل هذه المشاورات.

وسوف تعقد الجلسة العامة القادمة للمؤتمر يوم الخميس ٧ آب/أغسطس في الساعة ١٠/٠٠.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٠